حوارات العراقية ودولة القانون تعود بعد العطلة التشريعية

الوفاق: علاوي رقم صعب في العملية السياسية.. والمواطن تدعو النجيفي إلى ترك التصريحات النارية

من المؤمل ان تعود الحوارات بين ائتلافي العراقية ودولة القانون حول القضايا العالقة عقد انتهاء العطلة التشريعية حسب ما قاله مقرر مجلس النواب محمد الخالدي والذي أكد توقف اللقاءات بين الطرفين. وقال الخالدي لوكالة كل العراق إن " الحوارات والمناقشات بين العراقية وائتلاف دولة القانون حول الوزارات الامنية ومجلس السياسات الستراتيجية وغيرها من مسائل عالقة بين الكتلتين متوقفة حاليا".

□ بغداد / المدى

يذكر ان العلاقة بين دولة القانون والقائمة العراقية تشهد تأزماً واضحاً بسبب الخلاف الحاصل حول الكثير من القضايا كتسمية المرشحين للوزارات الامنية ومجلس السياسات الستراتيجية على الرغم من المحاولات التي قام بها رئيس الجمهورية جلال طالباني وبعض قادة الكتل السياسية لردم هوة الخلاف بين الكتلتين.

وتوقع الخالدي أن تستأنف الحوارات بين الكتل السياسية مع بداية استئناف مجلس النواب لعمله في الاسبوع المقبل ، مشيرا الى أن "الايام المقبلة ستشهد حراكا سياسيا واسعا لحل الخلافات والمسائل العالقة بين الكتل السياسية".

وأكد الخالدي "ضرورة حل جميع الملفات العالقة بأسرع وقت ممكن لا سيما وان البلاد مقبلة على مرحلة انسحاب القوات الامريكية مما يتطلب توحيد رؤى الكتل السياسية من أجل تجاوز مرحلة ما بعد الانسحاب الامريكي التي تتسم بالصعوبة بحسب التوقعات".

تأتي هذه التصريحات بعد ان اعلن النائب عن كتلة الاحرار "علي التميمي" ان التشجنات الاخيرة بين الكتل السياسية بدأت تقلق الجميع وأخذت تتجه بالعملية السياسية الى مستقبل مجهول .

داعيا الجميع لاسيما ائتلافي دولة القانون والعراقية الى التريث وعدم التصعيد والكف عن التراشق الاعلامي وبين "التميمي" ان هنالك توجها لدى كتلة الاحرار الى عقد اجتماع خلال الايام المقبلة لجمع الفرقاء السياسيين على طاولة واحدة لحلحلة المشاكل العالقة بين الجميع وتصفية الاجواء قبل انسحاب القوات الاميركية من العراق.

الى ذلك، تمنى النائب عن كتلة المواطن فرات الشرع على رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي ان ينأى بنفسه عن "التصريحات التي من شأنها ان تزلزل الثقة مع الاخرين".

وقال ان رئيس مجلس النواب مؤتمن على اكبر مؤسسة سياسية عراقية وبالتالي فان تبنيه لمشروع او جهة معينة سيزلزل الثقة مع الاخرين".

واقر الشرع بان الفدرالية والاقاليم حق اقره الدستور وصوت عليه ابناء الشعب العراقي".

واشار النائب عن كتلة المواطن الى ان تحقيق الفدرالية او الاقاليم يجب ان ينطلق من ارض الواقع ومن خلال ممارسات تبدأ بالاستفتاء وتنتهي بالموافقة على هذا المشروع".

وبين النائب عن التحالف الوطني ان اسباب التحفظ لدينا تنطلق من الحرص على وحدة الوطن".

واوضح الشرع ان المخاوف من اقامة الاقاليم تنطلق من ان تكون تلك المطالب نابعة من منطلقات فئوية او عرقية او طائفية او من اجل استيعاب او احتواء من اساء الى العراقيين وغير العراقيين".

يذكر أن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي كان قد أدلى أثناء زيارته الى بريطانيا والولايات المتحدة بتصريحات صحفية أفاد من خلالها بأن أبناء الطائفة السنية محبطون ويشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية مما يجعلهم يطالبون بانشاء اقليم خاص بهم.

ومن جانب اخر، نفت النائبة عن القائمة العراقية انتصار الجبوري ان يكون دور زعيم القائمة اياد علاوي قد تلاشى في الفترة الاخيرة مع تزايد الحراك الذي يقوم به النجيفي".

وقالت ان علاوي مازال رقما صعبا في العملية السياسية وفي الحكومة وفي البرلمان لانه رئيس لكتلة قوامها [٩١] نائبا".

واشارت النائبة عن القائمة العراقية الى ان تأثير علاوي في صناعة القرار السياسي وفي البرلمان وفي الحكومة كبير من خلال دور وتأثير القائمة العراقية التي يترأسها".

وبينت الجبوري ان ائتلاف القائمة العراقية يتكون من [٦] كتل داخلية وجميع هذه الكتل هي بقيادة اياد علاوي".

وقالت النائبة عن العراقية انه بالرغم من ان رئيس تجمع عراقيون هو الان رئيس للبرلمان العراقي الا ان علاوي يبقى هو رئيس الكتلة العراقية".

ودعت الجبوري الجميع الى الالتزام بالدقة والمصداقية في اطلاق التصريحات".

اعرب النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي "ان اجتماع التحالف الوطني الاخير قد دعم خطوات الحكومة فيما يتعلق بمسألة اعتقال من يثبت انه استأنف نشاطه الحزبي في اطار حزب البعث المنحل".

وقال البياتي لوكالة كل العراق ان" التحالف الوطني ظهر اكثر تماسكا من ذي قبل حيث انه اكد موقفه الصريح والواضح من الدعوات الى مشروع الأقاليم في هذه الفترة".

وأضاف ان التحالف وقف صفا واحد في حماية العملية السياسية بعد الانسحاب الأمريكي والحيلولة دون حصول اي فراغ سياسي او امني في البلاد".

واوضح ان "التحالف يحمل مسؤولية كبيرة من حيث الدستورية والقانونية في حماية العملية السياسية".

وكان التحالف الوطني قد أجتمع مطلع الاسبوع الحالي وأكد سعيه لتفعيل قانون تجريم حزب البعث الذي أقره مجلس الوزراء سابقاً وشهد أواخر الشهر الماضي اعتقالات لعناصر حزب البعث المنحل كانت تخطط لقلب العملية السياسية في العراق بحسب وزارة الداخلية.

الداخلية تنفي قيام منتسبي الجيش باغتيال وخطف الضباط

□ بغداد / المدى

نفت وزارة الداخلية الأنباء التي تحدثت عن قيام مجموعة من منتسبي الجيش العراقي بعمليات اغتيال واختطاف عدد من ضباط الأجهزة الأمنية. وأضافت الوزارة في بيانها لا نجد تفسيرا لنشر مثل هذه الأخبار المضللة وفي هذه الوقت بالتحديد الذي يتزامن مع انسحاب القوات الأمريكية، سوى محاولة للنيل من قدرات واقتدار قواتنا الأمنية لزعزعة الثقة بينها وبين المواطنين.

وفي صعيد متصل قال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا ، إن "الانفجار الذي وقع في حي المرتضى بقضاء المحمودية صباح امس، نجم عن انفجار عبوة لاصقة بسيارة مدنية"، مبيناً أنه "أسفر عن إصابة أربعة مدنيين بجروح".

وكان مصدر في الشرطة العراقية أفاد، بأن مقراً للجيش العراقي تعرض إلى استهداف بسيارة مفخخة بمنطقة المحمودية جنوب بغداد، مما أسفر عن مقتل مدني وإصابة أربعة آخرين.

وأضاف عطا أن "قوة أمنية طوقت مكان الحادث، ونقلت الجرحى إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج، فيما نفذت عملية دهم وتفتيش بحثاً عن منفذي التفجير".

وشهدت بغداد، اليوم، إصابة مدير العقود في وزارة الدفاع بهجوم بأسلحة كاتمة للصوت قرب الأسواق المركزية في منطقة حي العدل غرب بغداد.

يذكر أن العاصمة بغداد ومحافظات أخرى تشهد منذ شهر آذار الماضي، تصعيداً بأعمال العنف أودت بحياة المئات بينهم عدد من الضباط ومسؤولون حكوميون، في وقت تعيش فيه البلاد خلافات مستمرة بين السياسيين على أسماء الوزراء الذين سيتولون الحقائب الأمنية.

الى ذلك، ألقت قوات مديرية الاستخبارات القبض على عدد من المطلوبين للقضاء وفقا لمواد قانونية نتيجة لقيامهم بأعمال إرهابية استهدفت قوات الأمن والمواطنين الأبرياء في محافظات البلاد، ضمن الجهود المستمرة لفرض سلطة القانون.

وذكر بيان للداخلية اصدرته امس الاول ان قوات مديرية الاستخبارات في محافظة نينوى، القت القبض على اثنين من المطلوبين للقضاء بعد ورود معلومات من مصادرنا السرية تفيد بتواجد متهمين اثنين في منطقة حي الشهداء وحي المنصور والصادرة بحقهم مذكرات قبض وفق المادة ١/٤ إرهاب من محكمة تحقيق نينوى، وعلى الفور سارعت قوة من شعبة معلومات لواء الموصل بالتوجه إلى المكان المقصود وألقت القبض عليهم وإيداعهم لدى الشعبة أعلاه لإكمال التحقيقات الأصولية معهم.

واضاف من جانب آخر، قامت قوة من مكتب معلومات (ف٣ل٨) بمرافقة قوة من مديرية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة – شرق القناة، لتنفيذ أمر قبض وفق المادة (٤ إرهاب)، وتم إلقاء القبض على متهمة تسكن منطقة السعدون – البتاويين،حسب مذكرة القبض الصادرة من محكمة تحقيق الرصافة وفق المادة (٤ إرهاب)، وغادرت القوة قاطع المسؤولية مستصحبة معهم المتهمة أعلاه.

التحقيق بفتح مكاتب للمصالحة دون علم البرلمان

□ بغداد / المدى

أعلنت لجنة المصالحة الوطنية والمساءلة في مجلس النواب انها بصدد فتح تحقيق بشان وجود استحداث مكاتب لشؤون المصالحة في بعض من المحافظات وتعيين الكثير من العاملين فيها دون علم اللجنة. وقال عضو اللجنة النائب عن القائمة العراقية فارس السنجري في تصريح للوكالة الاخبارية للانباء امس الخميس:ان هناك مكاتب تم استحداثها في بعض المحافظات وتم فيها تعيين الكثير من العاملين تحت اسم المصالحة الوطنية، مشيراً الى ان اللجنة النيابية ليس لها علم بفتح هذه المكاتب او تعيين الملاكات فيها.

وبين: بان هناك الكثير من الامور تجري بعيداً عن أنظار البرلمان بشكل عام ولجنة المصالحة الوطنية والمساءلة بشكل خاص،لافتاً الى ان اللجنة ستقوم بعد عطلة الفصل التشريعي بطرح هذا الموضوع على البرلمان والمطالبة بفتح تحقيق لكي يكون لنا علم بهذه المكاتب وتكون تحت مراقبة مجلس النواب. وكانت ممثلية المصالحة الوطنية في ديالى قد أعلنت في وقت سابق عن تأمين ٢٥٠ فرصة عمل للعاطلين لاسيما من الأسر الفقيرة،بالتنسيق مع الشركات الأجنبية العاملة داخل المحافظة،وفي حين تعهدت بتأمين المزيد من الوظائف،دعت القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة،إلى توفير مصادر رزق للشباب لتحقيق الاستقرار والأمن وسحب البساط من تحت أقدام "المتآمرين والإرهابيين". وقال مستشار الممثلية خالد اللهيبي،إن الجهود الذاتية للممثلية أثمرت عن فتح قنوات تعاون وتنسيق مع شركات أجنبية تعمل داخل المحافظة لتأمين ٢٥٠ وظيفة للعاطلين عن العمل لاسيما ممن ينتمون للأسر الفقيرة جدا في مدينة بعقوبة وضواحيها.

واشتكت لجنة المصالحة الوطنية في مجلس النواب، من اهمال ملف متابعة الجماعات المسلحة التي انخرطت في العملية السياسية بعد الغاء وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية، مشددة على عزمها على متابعة الموضوع من خلال دمج بعضهم في الوزارات الامنية وتحويل الاخر الى الوظائف المدنية. رئيس اللجنة قيس الشذر الذي كان يعلق امالا كبيرة على مشروع المصالحة الوطنية لا سيما بعد تخلي الكثير من الجماعات المسلحة عن نشاطهم والانضمام الى العملية السياسية الا انه اصيب بالاحباط بعد الغاء وزارة المصالحة الوطنية واهمال هذا الملف. الشذر اكد في تصريح سابق (المدى)، امس "عملنا مع الوزارة خلال الفترة الماضية وكانت هناك جهود جبارة في سبيل الاتصال المباشر مع عناصر الجماعات المسلحة والميليشيات باختلاف عناوينهم بغض النظر عن الجهات التي ينتمون اليها"، موضحا "تم تأمين عودة الكثير منهم وجرت الامور على مايرام الى حين الغاء الوزارة". بيد ان اللجنة وعلى ما يقول رئيسها عازمة على لعب دور الوزارة المنحلة في متابعة ملف الجماعات المسلحة والنظر في امكانية تطبيق ذات البرنامج الذي عملت به الحكومة مع الصحوات من خلال تقسيمهم الى فئتين الاولى ترحل الى الاجهزة الامنية حسب الاختصاصات والثانية يتم توظيفها في المؤسسات المدنية. واردف الشذر، "لقد حرصنا خلال الفترة الماضية على عقد لقاءات موسعة مع قادة لهم ثقلهم في الجماعات المسلحة وتم الاتفاق معهم على نبذ العنف وهذه الاعمال كان لها تأثير واضح على الساحة من خلال انحسار العمليات الارهابية".

كركوك ترفض تسليم "الحرية الجوية" إلى الدفاع

الحكومة المحلية صوتت على تحويل القاعدة إلى مطار مدني

□ بغداد / المدى

حدث امس خلاف بين مجلس محافظة كركوك والجيش حول مهام السيطرة على قاعدة الحرية الجوية التي تسلمتها المحافظة من الجانب الاميركي امس، فقد رفض المجلس تحويلها ثكنة عسكرية ، عاداً أن محاولة الجيش تسلم مهمة حمايتها "خارج صلاحياته" بحسب الاتفاق المبرم بين وزارتي الدفاع والداخلية العراقيتين.

وقال رئيس اللجنة الأمنية في مجلس كركوك، احمد العسكري، إن "مطار كركوك جرى تسلمه امس الخميس، رسمياً بحضور مسؤولين عسكريين من وزارة الدفاع ممثلة بالفريق علي غيدان، وآخرين من كركوك وقادة الأجهزة الأمنية"، مشيراً إلى أن "خلافاً جرى بشأن من يتسلم مهام حفظ أمن القاعدة، وما إذا كانت قوات شرطة كركوك أم الفرقة ١٢ التابعة للجيش العراقي".

وأضاف أن "مجلس كركوك صوت الثلاثاء الماضي على تحويل القاعدة إلى مطار مدني ما يعني أن حفظ أمنها يكون من قبل قيادة شرطة كركوك حصراً كونها تقع ضمن الحدود البلدية لمركز محافظة كركوك"، مشدداً على أنه "ليس من حق قوات الفرقة ١٢ للجيش العراقي الدخول إلى مدينة كركوك لأن هناك اتفاقية مشتركة بين وزارتي الدفاع والداخلية تقضي أن تكون مراكز المدن والأقضية بحماية الشرطة والأطراف بحماية قوات الجيش".

وكان مجلس محافظة كركوك صوت في ١٥ من الشهر الحالي، بالإجماع على تحويل قاعدة الحرية إلى مطار مدني دولي وتأمينه من قبل الأجهزة الأمنية في المحافظة.

وأوضح العسكري، أن "تسلم قاعدة الحرية يعني أن آخر جندي أمريكي غادر كركوك، وأن الإدارة في طريقها إلى تحويل تلك القاعدة إلى مطار مدني دولي"، لافتاً إلى أن "لفرقة ١٢ التابعة للجيش العراقي، حاولت تحويل قاعدة مطار الحرية العسكري إلى ثكنة برغم إمكانية إيجاد مقر بديل لها بعيداً عن المطار الذي تحولت ملكيته إلى وزارة النقل العراقية بموجب الاتفاق الذي وقع اليوم".

وأكد أن "مجلس كركوك يرفض تحويل القاعدة إلى ثكنة عسكرية"، مستطرداً أن "مكونات كركوك وأعضاء مجلسها من الكرد والعرب والتركمان وباقي المكونات، يسعون لتحويلها إلى مطار مدني بعيداً عن العسكرة"، بحسب تعبيره.

من جانبه قال قائد شرطة كركوك، اللواء جمال طاهر بكر، "، إن "القوات الأمنية في كركوك تسلمت الملف الأمني بعد الانسحاب الأميركي عن المحافظة"، مؤكداً أن "تلك القوات تمكنت خلال المدة الماضية من إثبات نجاحات كبيرة في هذا الملف".

وأضاف قائد شرطة المحافظة، أن "لدى قوات الشرطة خطة محكمة للحفاظ على سلامة المدنيين"، مستطرداً أن "حفظ أمن مركز المحافظة هو من صلاحيات قوات الشرطة على أن تتولى قوات الجيش حماية أطراف كركوك علاوة على التنسيق بين الجانبين للقيام بمهام مشتركة لضرب فلول الجماعات الإرهابية".

وأعلن مجلس كركوك، أن القوات العراقية في المحافظة تتأهب لتسلم قاعدة الحرية العسكرية رسمياً من القوات الأميركية، اليوم الخميس (امس)، وفي حين رحبت الكتل السياسية في المحافظة بتسلم القاعدة بهدف تحويلها إلى مطار مدني دولي، دعا مسؤول أمني وقيادي في المكون العربي إلى زيادة عدد القوات الأمنية وتعزيزها بوحدات إضافية من مكونات المحافظة.

وكان الرئيس الأميركي بارك أوباما، أكد في ٢١ تشرين الأول الماضي، أن قوات بلاده الموجودة في الأراضي العراقية ستكون في الولايات المتحدة خلال أعياد نهاية السنة الحالية.

على صعيد متصل، قال المحلل السياسي سامي الجبوري، إن "الخلاف بين الشرطة والجيش في كركوك يكمن في من يقوم بمهمة حماية مطار الحرية العسكري الذي تتخذه القوة الجوية مقراً لها"، مضيفاً أن "هذا يعني أن قوات الفرقة ١٢ التابعة للجيش العراقي، هي المسؤولة عن حماية المطار لكن تصويت مجلس المحافظة ونقل ملكية المطار إلى وزارة النقل يقضي أن يكون أمنه من صلاحية قوات الشرطة".

واستطرد الجبوري، بذلك "ليس من حق قوات الفرقة ١٢ تولي مهام حماية المطار بحسب الاتفاق الموقع بين وزارة الداخلية والدفاع"، مؤكداً على "وجوب تسليم مهمة حمايته إلى قوات شرطة كركوك".

وتنتشر في كركوك قوات من الفرقة ١٢ في الجيش العراقي، التي تتولى حماية المناطق الخارجية في كركوك، في حين تتولى قوات الشرطة وأجهزة أمنية تابعة لها مهمة حفظ الملف الأمني في مركز مدينة كركوك وأقضية المحافظة ونواحيها.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون